University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 8, Issue 1, (2026), pp.81-106, ISSN: 3104-3925

The Complex Relationship between Political Stability and Comprehensive Development: A Reading of the Complementary Relationship

Miftah Darbil
Department of Political Science, Faculty of Economics, Ajilat, University of Zawia, Libya
Email: m.darbel@zu.edu.ly

Received: *14/04/*2026 | Accepted*: 02/05/*2026 | Published: 30/06/2026 | DOI: 10.26629/uzjes.2026.03

ABSTRACT

The relationship between political stability and comprehensive development is characterized by a complex interplay, as neither can achieve its goals in isolation from the other. Development requires a stable environment that enables policy implementation and fosters trust in institutions, while political stability can only be established on a solid developmental foundation that provides. Justice, opportunities, and improved living standards.

The study assumes that this dialectic makes development and stability a mutual condition and result, calling for an integrated approach that balances the economic, social, and political dimensions. Recognizing this integrated relationship represents a fundamental entry point for formulating sound policies capable of meeting challenges and ensuring a more stable and prosperous future

Keywords: Dialectics, political stability, development, complementary relationship.

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة
قراءة في العلاقة التكاملية

مفتاح عمر دربل

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

Email: m.darbel@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/04/14م تاريخ القبول: 2026/05/02 تاريخ النشر: 2026/06/30م

المخلص

تتسم العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة بجدلية متشابكة، حيث لا يمكن لأي منهما أن يحقق غايته بمعزل عن الآخر، فالتنمية تحتاج إلى بيئة مستقرة، تتيح تنفيذ السياسات وتعزيز الثقة بالمؤسسات، بينما الاستقرار السياسي لا يترسخ إلا على قاعدة تنموية متينة، توفر العدالة والفرص وتحسن مستويات المعيشة، وتفترض الدراسة أن هذه الجدلية، تجعل من التنمية والاستقرار شرطًا ونتيجة متبادلة، تستدعي مقاربة تكاملية، توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإدراك هذه العلاقة التكاملية، يمثل مدخلاً أساسياً لصياغة سياسات رشيدة قادرة على مواجهة التحديات، وضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

الكلمات المفتاحية: الجدلية، الاستقرار السياسي، التنمية الشاملة، العلاقة التكاملية.

مقدمة

تمثل العلاقة بين التنمية الشاملة والاستقرار السياسي واحدة من أكثر الإشكاليات الجدلية تعقيداً وإثارة للاهتمام، سواء في حقل العلوم السياسية، أو الاقتصاد السياسي، لا سيما في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وذلك لما تنطوي عليه من تأثير متبادل، يحدد مسارات الدول ومصائر المجتمعات، فالتنمية الشاملة تمثل الهدف الأسمى لتحقيق الرفاهية والعدالة، بينما يشكل الاستقرار السياسي البيئة الحاضنة لاستدامة هذه التنمية، غير أن أي خلل في أحدهما، ينعكس مباشرة على الآخر، إذ يفضي غياب الاستقرار، إلى تعطيل السياسات وإضعاف الثقة بالمؤسسات، فيما يؤدي تعثر التنمية، إلى تغذية التوترات السياسية وتآكل الشرعية، ومن ثم تتجلى هذه العلاقة، كمعادلة جدلية معقدة، يصبح فيها التوازن

بين التنمية والاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لمواجهة تحديات التحول، وضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية: كيف تتجلى العلاقة الجدلية بين التنمية والاستقرار السياسي؟ وهل هي علاقة سببية أحادية الاتجاه، أم أنها علاقة تفاعلية قائمة على التأثير والتأثر المتبادل؟ وفي حال أنها تفاعلية، فما هي مسارات التأثير والتأثر المتبادلة بينهما؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن التنمية والاستقرار السياسي يشكلان علاقة جدلية متشابكة، يتأثر كل منهما بالآخر، ويغذيه في الوقت ذاته. فغياب الاستقرار يضعف فرص التنمية ويقيد إمكانيات الاستثمار، بينما يؤدي تعثر التنمية إلى توترات سياسية وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم فإن هذه الجدلية تجعل من التنمية والاستقرار السياسي شرطاً ونتيجة في ذات الوقت، تستدعي مقاربة تكاملية، توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لضمان التنمية المستدامة وترسيخ الاستقرار في آن واحد.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز جدلية العلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي، بوصفها عاملاً حاسماً في مسارات تطور الدول والمجتمعات، فغياب الاستقرار يعطل التنمية، فيما يفضي ضعف التنمية إلى توترات سياسية، كما تكمن أهميتها في إثراء النقاش الأكاديمي حول صياغة سياسات متكاملة، تراعي التداخل البنيوي بين التنمية والاستقرار السياسي، بما يؤهل لنماذج أكثر قدرة على مواجهة التحديات، وضمان استمرارية التطور.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح ماهية الاستقرار السياسي، إضافة إلى ماهية التنمية، ثم تحليل أوجه التأثير المتبادل بينهما، للكشف عن الروابط البنيوية التي تحدد طبيعة العلاقة الجدلية القائمة بينهما، بما يتيح فهماً أعمق لكيفية تداخل هذين البعدين، في صياغة مسارات التطور والتحول داخل المجتمعات والدول.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، لوصف طبيعة العلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي والمدخل التاريخي لتتبع مراحل تطورها، والمنهج التحليلي، لتفكيك الظاهرة قيد الدراسة إلى عناصرها الأساسية بهدف توضيح تداخلاتها، بما يفضي إلى نتائج دقيقة.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة

تنطلق الدراسة من إطار زمني مفتوح غير محدد بمرحلة بعينها، لإبراز الطابع المستمر لهذه العلاقة عبر التاريخ، ومن إطار مكاني شامل يتسع للتجارب العالمية دون تقييد بدولة أو إقليم، سعياً إلى قراءة شمولية لآليات التأثير المتبادل بين الاستقرار السياسي والتنمية.

أولاً: الاطار النظري للاستقرار السياسي

يمثل الاستقرار السياسي أساس تماسك الدول واستدامة مؤسساتها، فهو ليس غياباً للنزاع فحسب بل هو بناء متكامل، يرسخ الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويوفر مناخاً مناسباً للتنمية، مما يحتم التأسيس النظري له، لاستجلاء مفهومه ومؤشراته وعقباته، في مواجهة التحديات الداخلية والتحولات الدولية.

1 . الاستقرار السياسي. قراءة في المفهوم والأهمية

يعد الاستقرار السياسي حجر الأساس في بناء الدول واستمرارية مؤسساتها، وهو توازن يمكن النظام السياسي من العمل بكفاءة وتحقيق التنمية. وتكمن أهميته في تهيئة بيئة آمنة تشجع الاستثمار وترسخ الثقة بين المواطن والدولة. وهو ثبات نسبي يعكس قدرة الدولة على مواجهة التحديات بحكومة فعالة، ونظام عادل، ومؤسسات راسخة. وفي هذا السياق، يرى مارتن بالدام (https://link.springer.com) "أن الاستقرار السياسي يعد مفهومًا غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي، حكومة مستقرة، ونظام سياسي مستقر، وقانون عام واستقرار خارجي" (عافية، 2016) . ومع أهميته إلا أنه لم يتم التوافق العام حول تعريفه، حيث اكتفِى كثير من المفكرين بتحديد مؤشراته الإيجابية والسلبية دون صياغة تعريف جامع (أبودرنة، 2020) ، وعلى ذلك فقد عرفه الدكتور إسماعيل عبد الكافي (https://alarabi.nccal.gov.kw) "بأنه قدرة النظام على الاستمرار لفترة طويلة، وعدم وجود تغيير اجتماعي لفترة طويلة، ويكون النظام السياسي باقياً في حالة مقبولة من التوازن لفترة طويلة" (أبودرنة، 2020). ويرى الباحث السياسي شاهر الشاهر (https://www.acrseg.org). أن الاستقرار السياسي هو "قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة، على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور" (الشاهر). وعرف صامويل هنتنجتون (https://study.com) الاستقرار السياسي استناداً إلى العلاقة بين المشاركة السياسية ومستوى المؤسسات، حيث قسمه إلى ثلاثة مستويات، منخفضة ومتوسطة ومرتفعة. ومن خلال ما تقدم يتضح أن الاستقرار السياسي ما هو إلا مفهوم نسبي، يختلف باختلاف السياقات والمعطيات وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه "قدرة الدولة على تحقيق الأمن والتوازن الداخلي،

وضمان انضباط مؤسساتها، بما يمكنها من تنفيذ خططها التنموية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، وتأمين بيئة قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتعزيز رفاههم العام".

وتبرز أهمية الاستقرار السياسي بوصفه الركيزة الأساسية للازدهار، إذ يهيئ المناخ الآمن لتطبيق السياسات، واستمرارية مؤسسات الدولة بكفاءة، ليكون بذلك محوراً رئيساً في دفع التنمية الشاملة وتعزيز النمو. ذلك لأن "الاستقرار السياسي يمثل أحد أهم المقومات الرئيسية للتنمية فبدون الاستقرار لا يمكن أن تتحقق التنمية، لأن الأمن والاستقرار هما المحركان الأساسيان لها" (حسين، 2022). كما يعد الاستقرار السياسي عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات، إذ يفضل المستثمرون البيئات المستقرة التي توفر الضمانات القانونية لحماية حقوقهم، مما يعزز ضخ الأموال والمشاركة في المشاريع التنموية وينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد المحلي. وهو ما يسهم في تطوير البنية التحتية بمجالات النقل والطاقة والتعليم والصحة، مما يحسن المعيشة ويزيد من القدرة الإنتاجية، ويعزز الإيرادات الحكومية لتمويل التنمية المستدامة (الحنفي، 2024). ولا يقتصر دور الاستقرار السياسي على الاقتصاد فحسب، بل يمتد لتعزيز التماسك الاجتماعي، إذ يهيئ بيئة مواتية للحوار والتفاهم بين الفئات المختلفة، ويرسخ قواعد النقاش البناء، كما يقلل من التوترات، مما يعزز الانتماء والمشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار ويغرس بالتالي المسؤولية الجماعية والثقة بالمؤسسات، ليسهم في ترسيخ دعائم الاستقرار على المدى الطويل (حسين، 2022). كذلك، يشكل الاستقرار السياسي أساساً للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي عبر بناء الثقة المتبادلة وتعزيز العمل الجماعي لمواجهة التحديات، مما يسهل تنفيذ المشاريع التنموية حيث تتمتع الدول المستقرة بقدرة أكبر على صياغة استراتيجيات طويلة الأمد، لتطوير التعليم والصحة والعدالة، ما يرفع المهارات الفردية، ويترك أثراً إيجابياً على الاقتصاد والمجتمع كما يوفر بيئة ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات، عبر تطبيق القوانين بعدالة ومساواة، مما يعزز الأمان والانتماء والمواطنة (القلالي، 2016). وفي المحصلة، يمكن القول إن الاستقرار السياسي يمثل الدعامة الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان، بما يعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية، ويقودها نحو التقدم والازدهار (هادي، 2013).

2 . الاستقرار السياسي. قراءة في مؤشرات القياس، ومعوقات التحقيق

يمثل الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية معقدة، تعكس تنوع مقومات وخصائص كل مجتمع ورغم اختلاف درجاته وتباين مؤشراته، فقد توصلت معظم الدراسات إلى إجماع نسبي حول مؤشرات تقييمه. ويتمثل أبرز هذه المؤشرات في التداول السلمي للسلطة وفق الإجراءات الدستورية دون عنف أو لجوء إلى وسائل غير قانونية، بغض النظر عن نوع نظام الحكم، "فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف

عليه دستورياً، فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي" (https://www.labodroit.com)، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم، أو التنظيمات السياسية أو في الاثنين معاً (عافية، 2016). كما تعد الشرعية وقوة النظام، من العناصر الأساسية التي يحتاجها أي نظام سياسي لتعزيز الشعور بالأمان والاستمرار، فهي تعكس مدى ثقة الشعب ورضاه عن النظام الحاكم، وهنا يرى موريس دو فرجيه (https://www.marefa.org)، أن الحكومة المتمتعة بالشرعية هي "تلك الحكومة التي تمثل رأي الشعب، وهي تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجذورها وتركيبتها" (أبودرنة، 2020) "وتتضح الشرعية من خلال قبول أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية وبمحض إرادتهم، دون إكراه أو إجبار" (المولى، 2023). كذلك يسهم استقرار النظام التشريعي واستمراريته دون ضغوط في تعزيز الاستقرار السياسي، بينما يعد حل البرلمان قبل مدته، أو استقالة أعضائه مؤشراً مهماً على عدم الاستقرار، بما يهدد تماسك النظام ويضعف استجابته للتحديات (الشاهر). ويشكل الاستقرار الأمني حجر الزاوية لأي مجتمع، بينما يعد العنف أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وهو استخدام القوة المادية لإلحاق الضرر بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، وقد يكون العنف رسمياً، أي من النظام ضد المواطنين، أو غير رسمي، أي من المواطنين ضد النظام الحاكم (أبودرنة، 2020). كذلك تمثل سيادة القانون واحترام القواعد الدستورية، أهم المؤشرات وتتجسد في مؤسسات قوية خالية من المحسوبية، فعندما تسود القوانين وتعمل المؤسسات بكفاءة يتحقق الأمان والثقة لدى المواطنين. (هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق.، 2018). إلى جانب ذلك، تعبر سيادة الدولة عن قدرة النظام على ممارسة سلطته واستقلاليته عن أي تأثيرات داخلية أو خارجية، وتتجلى السيادة من خلال "قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية، وقدرته على ضبط الأمن الداخلي من جهة، والقدرة على التصدي للأخطار الخارجية من جهة أخرى" (عافية، 2016)، وبناء على ذلك، كلما كانت السيادة قوية ومستوفية، كان ذلك دليلاً على استقرار الدولة، والعكس صحيح (المولى، 2023). ويعد الاستقرار الاقتصادي من أهم مرتكزات الاستقرار السياسي، فاستقرار النظام سياسياً يمكنه من تحقيق التنمية وتحسين المعيشة، مما يعزز الرضا الشعبي، وهذا الرضا بدوره، يعمل على ترسيخ الاستقرار السياسي (الحنفي ع.، 2023). كما يسهم ترسيخ مبدأ المواطنة واختفاء الولاءات التحتية، ركيزة للاستقرار السياسي، فالمجتمعات المتجانسة تكون أكثر استقراراً، بينما تعاني المجتمعات المتنوعة من الصراعات، بخاصة إن جرى التعامل مع الأقليات بمنطق القوة، بدل التعامل معها بمبدأ الاحتواء، من خلال المساواة في الحقوق والواجبات التي تعزز الاستقرار. علاوة على ذلك، يسهم

ترسيخ مبدأ المواطنة واختفاء الولاءات التحتية في تحقيق الاستقرار السياسي، فالمجتمعات التي تفتقر إلى التعدد العرقي أو الديني تكون أقرب للاستقرار، بينما تعاني المجتمعات المتنوعة غالباً من الصراعات، بخاصة إذا تم التعامل مع الأقليات من منطق الاستيعاب بالقوة، مما يعزز من الولاءات التحتية، ويفكك النسيج الاجتماعي، والعكس بالعكس، (سليم، 2019)، وبالتالي، تتعزز اللحمة الوطنية عبر إعطاء الأولوية للهوية الوطنية على باقي الهويات (الشاهر). كما أن المؤسساتية، أي تحكم آليات صناعة القرار بنظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون، والبعد عن شخصنة القرارات (عافية، 2016)، يعزز الاستقرار السياسي حتى في الأنظمة غير الديمقراطية. ويدل بقاء القيادات السياسية في مواقع السلطة التنفيذية لفترات طويلة مع رضا المواطنين وقبولهم، على وجود استقرار سياسي، في حين أن التغييرات المتلاحقة في المناصب القيادية وسقوط الحكومات بمعدلات مرتفعة، يعد مؤشراً واضحاً على ضعف الاستقرار السياسي (العسوي، 2016). وأيضاً تعد الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية مؤشراً مهماً على الاستقرار السياسي، فمن خلال توفير قنوات رسمية للأفراد للتعبير عن "آرائهم ومقترحاتهم في القضايا الوطنية، واختيار من يمثلهم وينوب عنهم في المجالس التشريعية أو المحلية والتي من خلالها يتضح مدى رضا أفراد المجتمع على أداء النظام السياسي، الأمر الذي يجعل منها وسيلة لمعرفة حجم الاستقرار داخل المجتمع من عدمه " (المولى، 2023)، مما يسهم في ترسيخ شرعية النظام ويعزز مستوى القبول الشعبي له، ويزيد من ثقة المواطنين في مؤسساته (هادي، الاستقرار السياسي.. دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، 2013). ويمكن اعتبار قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية مؤشراً أيضاً على الاستقرار السياسي، ذلك أن الهجرة تشير . في الغالب . إلى عدم توفر ظروف معيشية مناسبة، وعدم رضا المواطنين عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وبالتالي، فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة، يدل ذلك على استقرار النظام السياسي، والعكس في هذه الحالة يدل على العكس (المولى، 2023). وأخيراً، يمكن أن تسهم القيادة ذات الشخصية المؤثرة، أي الكاريزمية في تحقيق استقرار ولو مؤقت، وذلك بقدرتها على جذب ولاء الأفراد، إلا أنها قد تؤدي إلى إعاقة إنشاء نظام جديد قائم على الشرعية والعقلانية، وهو ما يؤثر في الغالب على الاستقرار في المستقبل (عافية، 2016) والمعروف أن طبيعة العلاقة بين القيادة الكاريزمية والنظام السياسي تختلف بحسب توجهات القائد فالإلهام الأخلاقي للقائد، يعزز المؤسسات والتعددية، بينما النزعة الاستبدادية له، تكرس الشمولية وتضعف المؤسسات لصالح الولاءات الشخصية (مولود).

ويواجه الاستقرار السياسي جملة من العقبات المتشابكة، التي تتنوع بين عوامل داخلية تنبع من البيئة المحلية للنظام السياسي، وأخرى خارجية تفرضها البيئة الدولية، حيث يتداخل هذان البعدان ليحددا مسار النظام وفاعليته.

ومن أبرز العقبات الداخلية هنا، هشاشة المؤسسات السياسية والصراع على السلطة، إذ "تمثل أوضاع الهشاشة والصراع والعنف وعدم الاستقرار السياسي داخل أي دولة، تحديات رئيسية، تواجه عملية البناء والتنمية أو إعادة البناء" (إبراهيم، 2024) حيث يؤدي غياب قاعدة مؤسساتية قوية وضعف المشاركة السياسية، إلى تفاقم النزاعات وإعاقة إدارة الدولة لشؤونها، مما يستدعي بناء دستوري متماسك ومؤسسات قادرة على تحقيق الاستقرار (ربيع، 1985). ويرتبط بذلك التضخم الدستوري الناتج عن التعديلات المتكررة، والذي يخلق حالة من عدم اليقين، ويفسح المجال أمام السلطة التنفيذية لتفسير النصوص بما يخدم مصالحها، وهو ما يشكل تهديداً للعدالة والديمقراطية (المعطي، 2001). كما أن انهيار البنية المؤسسية يفضي إلى عجز الدولة عن أداء وظائفها وفقدان شرعيتها، الأمر الذي يفتح المجال أمام تدخل القوى العسكرية عبر الانقلابات أو الاغتيالات، فتتعمق حالة عدم الاستقرار (طلاب). كذلك يعد الفساد الحكومي من أبرز العقبات حيث يركز القادة على تحقيق مصالحهم الشخصية، مستخدمين القمع أو الدعم الخارجي للبقاء في السلطة، مما يستفز المؤسسة العسكرية للتدخل، وهو ما يؤدي إلى تفجر العديد من الأزمات (الحنفي، 2023). كما يتفاقم الوضع نتيجة الصراع بين القوى التقليدية المتمسكة بالوضع القائم، والقوى التغييرية الساعية للتجديد وهو ما يقسم المجتمع ويشل العمل الجماعي (هلال، 1990). ويضاف إلى ذلك، فساد الجهاز الإداري وسوء الإدارة، الأمر الذي يعطل الخدمات الأساسية، ويقوض الثقة بالمؤسسات (العيسوي، 2004). ويشكل الاختلاف الثقافي تحدياً إضافياً، وذلك حين يصعب تحقيق التوافق الوطني، بخاصة مع عزل الأقليات، ولا يمكن تعميم هذه الظاهرة على كل الدول فهناك دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل وفرنسا تتمتع بتنوع ثقافي وديني كبير، لكنها لا تزال مستقرة سياسياً واجتماعياً، ويعود الفضل في ذلك إلى قدرتها على كيفية إدارة التنوع، وتعزيز قيم التعايش السلمي فيها (هلال، التنوع الثقافي والاستقرار السياسي في المجتمعات متعددة الأعراق، 1998) علاوة على ذلك قد تترك الهزيمة العسكرية آثاراً سلبية على الهوية الوطنية، وتضعف شرعية النظام وهذا الخلل في الشرعية يمكن أن يؤدي إلى تفشي الاضطرابات السياسية والاجتماعية (هلال، 1998). كما أن الأزمات الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار والبطالة وتركز الثروة في أيدي القلة، والتي تواجهها العديد من الدول، تنعكس سلباً على استقرار النظام السياسي (الغامدي، 2017) ولا يخلو تدخل الجيش في السياسة من مخاطر طويلة الأمد، إذ قد يحقق توازناً قصير المدى،

لكنه يتحول أحياناً إلى هيمنة عسكرية على القرار المدني، وهو ما يؤدي إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على مفاصل الحكم، وإضعاف السلطات المدنية (الحنفي، 2023).

أما العقبات الخارجية فتتمثل في التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة والتي تشمل دعم المعارضة وتنظيم الانقلابات، كما في حالة الدعم التركي للمعارضة السورية الذي مكنها من إسقاط النظام، ومقابل ذلك "التدخل الروسي الإيراني في سوريا، لدعم النظام للبقاء في السلطة" (عافية، 2016) كما أن الحروب والصراعات الدولية تعد من أخطر العوامل، إذ تخلخل المؤسسات وتفكك الأمن، مما يؤدي إلى تفشي الفساد وتصاعد الجرائم المنظمة والإرهاب والفوضى (محمد، 2024)، وقد تمتد آثارها إلى الدول المجاورة، عبر موجات اللجوء وتسرب الأسلحة، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً للاستقرار المحلي والعالمي، والأخطر من ذلك أنها، تفتح الباب أمام التدخلات الخارجية (طلاب، صفحة 17). ويضاف إلى ذلك انتشار عدوى الأحداث، ومن ذلك مثلاً، ما حدث في بداية 2011م مع انطلاق شرارة ما عرف بثورات الربيع العربي، حيث تحاكي شعوب أخرى تجارب ثورية دون تهيئة الظروف الملائمة، وتؤدي هذه المحاكاة في الغالب إلى عدم الاستقرار، ذلك أن الظروف السياسية والاجتماعية في الدول الأخرى، قد لا تكون مهيأة لاستقبال مثل هذه التغييرات، كما هو الحال في الدولة الأولى، مما يزيد من حدة التوترات والصراعات بين مختلف الفئات أو الأطراف، نتيجة لعدم توفر البيئة المناسبة والداعمة للإصلاحات والتحديثات (البنا، 2021). وأخيراً، يسهم النظام الاقتصادي العالمي غير العادل في تكريس الفوارق بين الدول المركزية المتطورة، والدول الطرفية، وتتجلى آثار هذا الخلل واضحة، في انتشار الفقر وسوء التغذية لدى دول الأطراف، بالإضافة إلى، ظهور المجاعات وتدهور الأوضاع الصحية للسكان (هلال، 1998). وهذه الظروف القاسية قد تدفع الأفراد إلى القيام بأعمال عنف وشغب، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية.

ثانياً: الإطار النظري للتنمية

تشكل التنمية الشاملة ركيزةً أساسيةً لنهضة المجتمعات واستدامة تقدمها، إذ تتجاوز البعد الاقتصادي إلى أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يستدعي تأصيلها نظرياً لاستجلاء مفهومها وأهميتها، واستشراف تحدياتها، ورسم ملامح مستقبلها.

1 . التنمية. قراءة في المفهوم والأهمية

تمثل التنمية غاية كبرى للأمم في مسيرتها نحو التقدم، إذ تتجاوز كونها طفرة اقتصادية عابرة إلى تحول نوعي يرتقي بحياة الإنسان ويعزز رفاهه، وتكمن أهميتها في كونها ركيزةً للتفاعل مع متغيرات العصر، وضماناً لمستقبل أفضل للأجيال.

وفي سياق مفهوم التنمية، فقد ظهر هذا المفهوم كمصطلح نتيجة للتغيرات العالمية، بخاصة خلال فترة الاستعمار، حيث استخدمته الدول الغربية كتبرير لفرض سيطرتها، مستغلة مفهوم التطوير والنمو لإخفاء حقيقة أهدافها (باني، 2017)، وكان أول ظهور للتنمية كمصطلح في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ومع ذلك لم يتم استخدامه بشكل واسع، وعلى ذلك فإن "استخدام تعبير تنمية يعد حديثاً بشكل نسبي، حيث لم يكثر استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى رغبة الدول المستقلة تباعاً في تحسين أوضاعها" (مطشر، 1998). ومع انتهاء الحرب، اتسع المفهوم ليعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث توسع في ستينيات القرن الماضي ليشمل التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والبشرية، مما أدى إلى تسليط الضوء على أهمية تحسين مستويات المعيشة وتعزيز النمو في مختلف الدول (عارف). والمقصود بالتنمية في معناها الحقيقي، أنها عملية شاملة متكاملة لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والقانونية والسياسية، مما يجعلها محط اهتمام العلوم الإنسانية كافة (عيسوي، 1988). فهي تغيير شامل يهدف للقضاء على التخلف وتحسين مستويات المعيشة، مع التركيز على الإنسان كغاية ووسيلة في ذات الوقت. وقد عرفتها الأمم المتحدة عام 1956م بأنها "العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع، بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن" (الهوش، 2003). وتم تعريف التنمية كذلك، بأنها "عملية حيوية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراده، عن طريق زيادة فعاليتهم في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" (محمد م.، 2017). كما عرفت التنمية بأنها "الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد، التي تصاحب، وتكون نتيجة لتصحيح الاختلالات الهيكلية، ومن ثم تقدم أساليب الإنتاج المستخدم" (الدين) وبناءً على ما تقدم، يمكن تعريف التنمية الشاملة بأنها "عملية متكاملة وشاملة، تهدف إلى الارتقاء بجودة حياة الإنسان في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والثقافية، وذلك من خلال الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد، وتفعيل دور المؤسسات".

وتتضح أهمية التنمية من خلال، استعراض أبرز أنواعها. ففي المجال الاقتصادي، تعد التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً لتطور المجتمعات، إذ تلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص عمل للمواطنين، مما يساهم في خفض معدلات البطالة (بدران، 2014)، كما تسهم في تحسين مستويات الدخل، وتنويع الاقتصاد الوطني لتقليل المخاطر، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية والمجتمعية، وينعكس ذلك إيجاباً على جودة الحياة ومستوى المعيشة (الشعراوي، 2022). أما اجتماعياً، فتمثل التنمية الاجتماعية ركيزةً مهمة لتحسين أوضاع المجتمعات عبر رفع مستوى المعيشة، وتحقيق التوازن، وتطوير التعليم والخدمات الصحية، مما ينعكس إيجاباً على الصحة العامة، كما تسهم في الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، بما يعزز العدالة والمساواة المجتمعية (شلبي، 2016). وفي السياق السياسي، تشكل التنمية السياسية أساساً جوهرياً في مسار التنمية الشاملة، إذ تنقل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة، وتحدث تحولاً في القدرات السياسية للأفراد، بما يسهم في بناء مؤسسات سياسية قوية وفاعلة (شلبي، 2016)، وهو ما يعزز المشاركة الديمقراطية في صنع القرار، ويحقق الاستقرار السياسي عبر تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية مما يحد من الاضطرابات والصراعات، إلى جانب بناء مؤسسات حكومية راسخة تعزز سيادة القانون وكفاءة إدارة الموارد (يماني). أما على الصعيد البيئي، فتمثل التنمية البيئية عنصراً بالغ الأهمية، إذ تسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وهو ما ينتج عنه المحافظة عليها للأجيال القادمة "فحفظ النعم والحفاظ على البيئة يسهمان في تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة ويسهم في بناء مجتمعات مستدامة" (إمام). كما تسهم في الحد من التلوث عبر تبني تقنيات نظيفة، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بتطوير البنية التحتية ونشر الوعي البيئي. أما ثقافياً فتلعب التنمية الثقافية دوراً محورياً في صون الهوية والقيم المجتمعية، عبر تعزيز الوعي الثقافي وحماية التراث، ونشر قيم التسامح والتعاون (أمين).

وخلاصة القول، تتبلور أهمية التنمية بأنواعها المختلفة، في كونها ركيزة للتقدم والازدهار إذ بها يرتقي مستوى المعيشة، ويعزز الاستقرار، وتحافظ على البيئة والتراث، ولتحقيق ذلك، لا بد من رسم استراتيجيات مستدامة، توائم بين أبعادها المختلفة، وتحقق التوازن المنشود بينها.

2 . التنمية. قراءة في التحديات، والاهتمامات المستقبلية

تعد التنمية محوراً استراتيجياً لمواجهة معوقات التقدم، فهي ليست غاية نظرية، بل واقع يستدعي استراتيجيات متجددة، إذ يكتنف مسارها جملة من التحديات التي تعوق بلوغ أهدافها، وفي المقابل، تبرز اهتمامات مستقبلية تستشرف آفاقها، في ظل متغيرات عالمية متسارعة.

وفي هذا السياق، واجهت التنمية تحديات عديدة أعاقت تحقيق أهدافها، لا سيما إثر أزمة الثمانينيات التي تركت آثاراً واسعة على المستوى العالمي، وأدت إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بخاصة في الدول النامية (خمش، 1992). وتنوعت العقبات الناتجة عن تلك التحديات بين اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية. وأبرزها ظاهرة الحلقات المفرغة، وهي سلسلة من العوامل المتشابكة التي تسهم في استمرار التخلف والركود، إذ يتسبب كل عامل في تفاقم الآخر، مما يعيق التغلب عليها. ويقع الفقر في صميم هذه الحلقات، حيث تتكامل مجموعة من العقبات لتعيد إنتاج التخلف، أبرزها نقص كفاءة الأسواق، وتأخر تنمية الموارد البشرية، ومحدودية الموارد الطبيعية، إلى جانب نقص الاستثمارات، الناتج عن انخفاض الادخار وضعف الدخل الحقيقي، مما يهبط بالإنتاجية، فتعود الدورة إلى نقطة الصفر ويستمر الفقر. كما تتجلى الحلقة المفرغة في قطاع التعليم، حيث يؤدي تدنيه إلى ضعف الوعي، وانخفاض الإنتاجية والدخل، مما يحول دون توفير الموارد اللازمة للنهوض به. أما في جانب تكوين رأس المال، فإن نقصه يؤدي إلى نقص الاستثمار والادخار، وذلك كنتيجة موضوعية لانخفاض الدخل الحقيقي وانخفاض الإنتاجية، في حين يؤدي نقصه من جهة الطلب، إلى ضعف القوة الشرائية وانخفاض الدخل (حسين، 2022).

ويأتي ضيق السوق كعقبة بارزة أخرى في معظم الدول النامية، حيث يحد صغر حجم الأسواق من إمكانات الاستثمار والإنتاج، ويعيق مسار التنمية، وذلك بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد (أمين، 2005)، مما ينعكس سلباً على الدخل القومي ويقلل القوة الشرائية، فيحد من قدرة المشروعات على التوسع لعدم استيعاب السوق للإنتاج. كما تؤثر طبيعة الإنتاج ووجهته في تحديد حجم السوق، حيث يوجه في العديد من الدول النامية نحو الاستهلاك الذاتي، فضلاً عن عزلة أسواقها بسبب غياب البنية التحتية الملائمة لاندماجها في سوق موحدة، إضافة إلى ضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية ذات الجودة الأعلى والتكلفة الأقل. ويضاف إلى هذه العقبات، مشكلة هيمنة الدول المتقدمة، التي تضع عراقيل تحد من قدرة الدول النامية على تحقيق التقدم، أبرزها صعوبة الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للتنمية بسبب القيود المفروضة فضلاً عن الهيمنة الاحتكارية على التجارة الخارجية، وفرض أسعار منخفضة على صادراتها مما يحد من استثماراتها، ومنع وصول التقنية التي تعزز تبعيتها وتعيق نموها. كما تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض والمساعدات الفنية بشروط قاسية وأعباء مالية كبيرة، مما يرسخ التبعية، إضافة إلى فرض أسعار مرتفعة على سلعها المستوردة، مما يزيد تكاليف الإنتاج، ويؤدي إلى عجز تجاري يستنزف مواردها (. https://mail.almerja.com). وأخيراً يمثل ضعف الابتكار والاعتماد على الحلول التقليدية أحد أبرز العقبات التي تواجه التنمية في الدول النامية، حيث تعجز عن إيجاد حلول مبتكرة لتجاوز العقبات

الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد على الوسائل التقليدية في أداء أعمالها (القادر، 2019)، مما يحد من قدرتها على التطور ومواكبة التغيرات العالمية، ويؤدي إلى بطء التنمية ويحد من الإبداع، وفي الوقت الذي يتبنى فيه العالم المتقدم حلولاً مبتكرة، تعاني الدول النامية من نقص الاستثمار في البحث والتطوير.

وفي سياق الاهتمامات الجديدة بقضايا التنمية، شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي تحولات بارزة، حيث لم يعد التركيز منصباً على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل اتسع ليشمل أبعاداً إنسانية واجتماعية وبيئية.

فقد برزت التحولات العلمية والتقنية، كالرقمنة والذكاء الاصطناعي، في إعادة تشكيل آليات الإنتاج (النجار، 2004)، وينظر إلى التحول الرقمي باعتباره "قوة دافعة لتحقيق نمو مبتكر وشامل ومستدام، حيث يعمل على توفير فرص العمل ومعالجة الفقر، وتيسير توصيل السلع والخدمات" (بلباي، 2022). كما تزايد الاهتمام بقضايا حماية البيئة والتغير المناخي، فبرز مفهوم التنمية المستدامة كإطار جامع يوازن بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وفي السياق ذاته، أصبح التصدي للفقر محوراً أساسياً، حيث لم يعد ينظر إليه كقضية دخل فحسب، بل كظاهرة متعددة الأبعاد، وبناءً على ذلك، "أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة، ليس فقط من منظور العدالة الإجتماعية، وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي، لذا فقد أقر المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التصدي لمشكلة الفقر وأسبابها" (محمد ب.)، وتوج هذا الاهتمام بإعلان قمة الألفية عام 2000م، الذي تبنته 189 دولة، محدداً أهدافاً عالمية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2015م (والاجتماعية). ولا يمكن إغفال دور حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، إذ تشكل هذه الحقوق أساساً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة "وفي الدول النامية، نجد أن شرائح مختلفة من الناس تحرم في الغالب من هذه الحقوق، الأمر الذي يعقد من جهود تحقيق التنمية المستدامة (السامي). كما شهدت العقود الأخيرة تحولاً في مفهوم التنمية البشرية، حيث أصبح الاستثمار في الإنسان وتطوير مهاراته محوراً أساسياً أيضاً . ومن جهة أخرى، برزت أهمية إصلاح أنظمة الحكم كشرط لنجاح المبادرات التنموية، إذ أثبتت التجارب أن الحكم الفعال، القائم على الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، يعزز التنمية الشاملة ويخلق بيئة أكثر كفاءة (الحنفي، 2024). وأخيراً، فإن العولمة الاقتصادية تمثل إحدى أبرز القضايا المرتبطة بالتنمية الشاملة، حيث أسهمت في إعادة تنظيم الاقتصاديات الوطنية، عبر تحرير الأسواق، وزيادة التجارة الدولية، وتعزيز حركة رؤوس الأموال، كما لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً رئيسياً في تكامل الاقتصاديات العالمية.

ومما سيق، يتضح أن قضايا التنمية المعاصرة، لم تعد محصورة في النمو الاقتصادي وحده، بل أصبحت منظومة متكاملة، تشمل أبعاداً تقنية وبيئية واجتماعية وسياسية، تسعى جميعها إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تراعي الإنسان والبيئة والعدالة في آن واحد.

ثالثاً: الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة. قراءة في العلاقة التكاملية

يشكل الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة علاقة تكاملية متبادلة، فالاستقرار يعد قاعدة أساسية لانطلاق مشاريع التنمية، بينما تسهم التنمية في ترسيخ الاستقرار، عبر تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومن ثم، تكشف هذه الجدلية عن عمق الترابط بينهما، وكيف يغذي كل منهما الآخر في مسار بناء الدولة الحديثة.

1 . أثر الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الشاملة.

يعد الاستقرار السياسي أحد أهم العوامل التي تفسر قدرة الدول على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، إذ يخلق بيئة من الثقة والطمأنينة لدى الفاعلين الاقتصاديين تنبع من إدراكهم أن القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي لن تتعرض لتغييرات مفاجئة وأن حقوقهم محمية في ظل مؤسسات قوية وسيادة قانون واضحة، وهذا يشجع على ضخ رؤوس الأموال في مشاريع طويلة الأمد، ويعزز جاذبية الدولة للمستثمرين. ويتجلى هذا الدور من خلال توفير إطار قانوني ثابت يحمي حقوق الملكية ويحد من المخاطر النظامية وغير النظامية، مما يدفع المستثمرين إلى ضخ استثماراتهم باطمئنان، فالاستثمار بطبيعته يتطلب النظر إلى المستقبل، وفي ظل الاستقرار السياسي تصبح السياسات الاقتصادية أكثر وضوحاً واستمرارية، وتعمل المؤسسات الحكومية بشكل منظم بعيداً عن الاضطرابات، ويترتب على ذلك، نتائج تنموية ملموسة، كتطوير البنية التحتية، وإنشاء مشاريع جديدة، وزيادة الطلب على العمالة، مما يخفض البطالة ويرفع الدخل، ويعزز الطلب الكلي ويغذي الدورة الاقتصادية، إلى جانب نقل التكنولوجيا والخبرات، التي ترفع الإنتاجية والقدرة التنافسية.

إضافة إلى ذلك، فإن للاستقرار السياسي انعكاسات إيجابية على استقرار العملة الوطنية مما يحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ويسهل التخطيط الاستراتيجي للاستثمار على المدى المتوسط والبعيد ذلك أن تذبذب قيمة العملة يمثل عامل طرد للمستثمرين، إذ يعرضهم لمخاطر مالية قد تؤدي إلى تآكل أرباحهم، ويرفع منسوب عدم اليقين، واستناداً إلى هذا المبدأ "من الممكن أن يكون للاستقرار السياسي، أو الافتقار إليه تأثيرات عميقة وفورية على قيمة العملة، ذلك أن الحكومات المستقرة غالبا ما ينظر إليها على

أنها أقل خطورة بالنسبة للمستثمرين، الأمر الذي يمكن أن يزيد الاستثمار الأجنبي والطلب على عملة ذلك البلد، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي الاضطرابات السياسية المختلفة، إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض قيمة العملة" (https://fastercapital.com)، فالاستقرار السياسي ليس مجرد عامل مساعد بل هو شرط لازم لبناء اقتصاد وطني متين وقادر على المنافسة، فهو يخلق مناخاً آمناً يطمئن إليه المستثمرون ويرسخ مصداقية الدولة على الصعيد الاقتصادي الدولي، كما أن وجود منظومة قانونية ومؤسسية راسخة تكفل حماية حقوق المستثمرين، يسهم في رفع مستوى الثقة وتقليل المخاطر، ومن هنا يشكل الاستقرار السياسي إطاراً شاملاً يرسخ دعائم التنمية المستدامة، من خلال خلق دورة حميدة من الاستثمار والنمو، مما يمكن الدولة من تعزيز قدراتها التنافسية (الغامدي، 2024)

كما يعد الاستقرار السياسي عاملاً حاسماً في تسهيل حصول الدول على التمويلات الخارجية من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فهو يمثل بطاقة الثقة التي تفتح آفاق التدفقات التمويلية اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية، فالبيئة السياسية المستقرة تسهم في الحد من المخاطر السياسية التي تمثل هاجساً للمقرضين، ويمكن النظر إلى المخاطر السياسية على أنها حالة عدم اليقين، الناشئة عن الأحداث أو السياسات أو الإجراءات السياسية، التي قد يكون لها آثار سلبية على الاستثمارات، من قبيل التغييرات في اللوائح الحكومية وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية، والفساد والتوترات الجيوسياسية (https://fastercapital.com). وتأسيساً على ذلك، فإن الدول ذات الأنظمة المستقرة تكون أقل عرضة للاضطرابات، مما يقلل من احتمالية تعثرها في سداد القروض، ويعود ذلك إلى أن مؤسساتها تتسم بالقوة والفاعلية، مما يمكنها من تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة، ويمنح المقرضين ثقة في سلامة وضعها المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى منح هذه الدول قروضاً بشروط ميسرة، إذ إن انخفاض مستوى المخاطر يقابله انخفاض في تكلفة التمويل ولا يمكن فصل التطور الاقتصادي عن استقرار الأوضاع السياسية فالاستقرار السياسي يؤدي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للدول، وبخاصة في الدول النامية، فهو عامل أساسي لتحقيق التطور الاقتصادي وأداة فعالة لتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع. وانطلاقاً من ذلك، يمثل الاستقرار السياسي حجر الزاوية في بناء اقتصاد قوي، إذ يلعب دوراً محورياً في اجتذاب الاستثمارات والتمويلات الخارجية، حيث ينشد المقرضون بيئة خالية من المخاطر تضمن حماية أموالهم ويترتب على ذلك، أن تتحول التدفقات المالية إلى دعامة للنمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجاباً على المستوى الاجتماعي، وذلك من خلال توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة وتطوير الخدمات الحيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية. وبالمجمل، لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في غياب الاستقرار السياسي، فهو الأساس

المتين الذي تبنى عليه السياسات التنموية الناجحة، ويشكل الضمانة الحقيقية لتحويل التمويلات الخارجية إلى مشاريع ملموسة، تعود بالنفع على المجتمع.

علاوة على ذلك، فإن الدول المستقرة سياسياً تكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والتعافي من الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، لما تمتلكه من مؤسسات قوية قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة، وتحظى بثقة المواطنين والمستثمرين، مما يسهل تعبئة الموارد اللازمة للتعافي، أما الدول غير المستقرة، فغالباً ما تؤدي الأزمات إلى تفاقم الصراعات داخلها مما يدخلها في دوامة يصعب الخروج منها (هاشمي، 2024).

إلى جانب ذلك، يمثل الاستقرار السياسي قاعدة أساسية للتنمية البشرية، إذ يتيح وجود مؤسسات تعمل وفق قواعد واضحة وبيئة آمنة قابلة للتنبؤ، مما يمنح الأفراد الثقة في حماية حقوقهم وتكافؤ الفرص وينعكس على قدرتهم في الاستثمار في التعليم والعمل المنتج، كما يفتح المجال أمام الحكومات لوضع خطط طويلة الأمد، في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهي عناصر جوهرية لرفع مستوى المعيشة وتوسيع آفاق المعرفة، ومن جانب آخر، يسهم الاستقرار السياسي في خلق فرص تعزز الابتكار والعدالة الاجتماعية، وتحد من هجرة الكفاءات، حيث يجد المواطن بيئة مناسبة لتحقيق طموحاته داخل وطنه، ومن ثم، فإن التنمية البشرية في ظل الاستقرار لا تنمو فقط بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل تتغذى من الشعور الجمعي بالأمان الذي يحفز الإبداع والمشاركة العامة، وبذلك يغدو الاستقرار السياسي بيئة خصبة، تنمو فيها قدرات الإنسان وتزدهر التنمية البشرية بشكل مستدام ومتكامل (بافضل، 2022).

كما يمثل الاستقرار السياسي الإطار المؤسسي والحاضن القانوني، الذي يتيح للدولة تحقيق التنمية السياسية بوصفها عملية تراكمية، إذ يعمل على ترسيخ كفاءة المؤسسات واستمرارية السياسات العامة مما يخلق بيئة مستقرة تحفز الاستثمار وتستقطب الكفاءات، وتوسع قاعدة المشاركة الشعبية، عبر تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، كذلك يسهم هذا الاستقرار في تحويل الخلافات السياسية إلى أطر مؤسسية قابلة للإدارة، مما يعزز التعددية وينمي ثقافة الحوار، ويوفر مناخاً مناسباً لتطوير نظم التعليم والإعلام، بما يرسخ قيم المواطنة، والتي تؤدي إلى تحقيق المشاركة السياسية واستدامتها وتطويرها (البيباص، 2023) وبذلك لا يكون الاستقرار السياسي مجرد غياب للاضطرابات، بل حالة ديناميكية تحدث تفاعلاً إيجابياً بين المؤسسات القوية والمشاركة الواعية، ليصبح محركاً دائماً للتنمية في دورة متجددة من التكامل بين استقرار النظام وفاعلية المجتمع.

كذلك، يعد الاستقرار السياسي عاملاً محورياً في دفع عجلة التنمية المستدامة، حيث يمثل "أحد أهم المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة، فبدون استقرار لا يمكن أن تتحقق التنمية، ذلك أن الأمن والاستقرار هما المحركان الأساسيان للتنمية" (حسين، 2022)، إذ يشكل الإطار الذي تنمو داخله السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، ويتيح للدولة التخطيط لمستقبلها بثقة فعندما تعمل المؤسسات السياسية وفق قواعد راسخة، يشعر المواطن بالأمان، مما ينعكس على سلوكه الإنتاجي ومشاركته الفاعلة، كما يتيح هذا المناخ للحكومات صياغة استراتيجيات طويلة الأمد في الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهي عناصر أساسية لتحسين جودة الحياة وتوسيع قاعدة المعرفة، وأيضاً، تتمتع الدول المستقرة سياسياً بعلاقات دولية قوية، تفتح لها أبواب التعاون والشراكات، التي تضخ موارد وخبرات جديدة لدعم مشاريع التنمية، مما يخلق مجتمعاً متماسكاً قادراً على تحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة بشكل متكامل.

وفي المجال البيئي، يبدو أثر الاستقرار السياسي جلياً في قدرة الدول على وضع سياسات بيئية طويلة الأمد، والالتزام بالاتفاقيات الدولية لحماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية، ففي ظل الاستقرار يمكن للحكومات التخطيط لمشاريع الطاقة النظيفة، وتنفيذ برامج الحفاظ على الموارد الطبيعية، ووضع تشريعات رادعة للتلوث، والاستثمار في البنية التحتية البيئية، كما يمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بدوره في المراقبة والمحاسبة والوعي البيئي (الرديدة، 2022).

ومع أننا تطرقنا لتأثير الاستقرار السياسي على التنمية في بعض أنواعها، فإننا ندرك أنه يمثل الشرط الحاسم الذي يحدد قدرة المجتمعات على تحقيق التنمية الشاملة واستمرارها، فوجود مؤسسات سياسية مستقرة يضمن بيئة يسودها الوضوح والثقة، ويتيح للدولة وضع خطط طويلة الأمد دون التهديد بالاضطرابات، مما يعزز تنفيذ السياسات التنموية بشكل متكامل، فالاستقرار السياسي لا يقتصر أثره على المجال الاقتصادي، بل يمتد ليشمل جميع أبعاد التنمية، حيث يوفر مناخاً آمناً لتوجيه الموارد نحو التعليم والصحة والبنية التحتية، ويشجع على الاستثمار في رأس المال البشري، ويحد من هجرة الكفاءات، كما يفتح المجال لبناء علاقات دولية وشراكات استراتيجية، ومن ثم، لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة في بيئة يسودها عدم اليقين، بل تحتاج إلى مناخ سياسي مستقر يجعل من الاستقرار السياسي أساساً وجودياً ترتكز عليه كل مساعي التقدم، وبه وحده، تتحول الخطط إلى واقع، والموارد إلى ثروات، والمجتمعات إلى كيانات قادرة على النمو والازدهار بشكل متكامل ومستدام.

2 . انعكاسات التنمية الشاملة على تعزيز الاستقرار السياسي:

يمتد مفهوم التنمية الشاملة ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمؤسسية إلى جانب الاقتصادية لتصبح بذلك عاملاً حاسماً في بناء المجتمعات المستقرة، إذ إن الاستقرار السياسي ليس غاية في ذاته، بل نتيجة طبيعية لمسار تنموي متوازن يستوعب تطلعات المواطنين ويحقق العدالة في توزيع عوائدها. وتعد التنمية الاقتصادية المتوازنة ركيزة جوهرية في هذا السياق، فهي تؤثر في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، لا مجرد تحسين للمؤشرات الاقتصادية، فالنمو المتوازن يعالج أبرز مسببات التوتر كالبطالة التي تمثل إقصاءً اجتماعياً، ويحمل هذا الإقصاء بذور الإحباط والغضب، ويفتح المجال أمام نزعات احتجاجية تهدد الاستقرار، لذا فإن توفير فرص عمل مستدامة عبر سياسات رشيدة يمثل ضرورة سياسية، بقدر ما هو هدف اقتصادي، لأنه يضمن إدماج فئات المجتمع، ويحول دون تراكم مشاعر التهميش، التي قد تتحول إلى طاقات احتجاجية غير منضبطة (عمار، 2022). ولا تقتصر التنمية الاقتصادية على تحسين المؤشرات الداخلية فحسب، بل تشكل أساساً لجذب الاستثمارات الأجنبية والتمويل الخارجي، فكلما ارتفعت معدلات النمو ازدادت قدرة الدولة على إثبات جدارتها الائتمانية، مما يعزز ثقة المؤسسات المالية والدول المانحة، وينعكس ذلك في تدفقات مالية بشروط ميسرة، تتيح تمويل البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية وخلق فرص العمل والمواطن الذي يلمس تحسناً في الخدمات وفرص العمل يكون أكثر استعدادًا للاندماج المجتمعي مما يقلل الاحتقان. ويؤدي التصنيف الائتماني المرتفع إلى خفض أعباء الدين وزيادة القدرة على الاستثمار طويل الأمد، ومن ثم فإن النمو المستدام الذي يرفع التصنيف الائتماني يعد ضمانة لتعزيز الاستقرار السياسي، عبر توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم. وفي جانب آخر، يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة محورية تربط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، فهي لا تعد مجرد مصدر تمويل إضافي يسد الفجوات التي تعجز الموارد المحلية عن تغطيتها، بل تعمل على تنشيط المدخرات الداخلية، عبر خلق بيئة استثمارية محفزة، ومن خلال هذه التدفقات، تتعزز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتفتح آفاق جديدة للمشاريع الصناعية والخدمية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وينعكس ذلك إيجاباً على النمو الاقتصادي، وعلى قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. وتقوم البيئة الاستثمارية الجاذبة على بنية تحتية متطورة واقتصاد نشط وقوة عاملة مؤهلة، حيث "يلعب تطوير البنية التحتية دوراً حيوياً في تشكيل النمو الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، وتشمل البنية التحتية أنظمة حيوية مثل، النقل والاتصالات والخدمات العامة، التي تسهم جماعياً في تحديث المجتمع. كما "إن الفارق القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار التنمية الاقتصادية يعود إلى

حد ما، إلى تكوين رأس المال البشري، وهذه العناصر مجتمعة تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وتسهم في تعزيز تنافسية الدولة، وتوسيع قاعدة صادراتها، مما يرسخ مكانتها الاقتصادية ويعزز استقرارها السياسي. وتتسم العلاقة بين التنمية الاقتصادية وجذب القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية بالتكامل، فالنمو الاقتصادي يعزز ثقة الممولين والمستثمرين بالدولة، ويزيد قدرتها على الحصول على تمويل لمشاريع تنموية، بينما تسهم هذه التدفقات في دعم النمو عبر توفير الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة، وهذا التفاعل الإيجابي يخلق استقراراً ينعكس في تحسين مستوى المعيشة وتوسيع فرص العمل، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية المتوازنة ليست مجرد هدف اقتصادي، بل شرط أساسي لتعزيز الاستقرار السياسي وضمان استدامة التنمية الشاملة، إذ تمنح الدولة الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين ومواجهة التحديات. كما تمثل العدالة في توزيع الدخل البعد النوعي الأكثر ارتباطًا بالاستقرار السياسي، فالنمو الاقتصادي إن لم يقترن بتوزيع عادل لعوائده، قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، ويغذي مشاعر الظلم والإقصاء، وهو ما يهدد السلم الأهلي، وبالتالي فإن التوزيع العادل للثروة الوطنية عبر سياسات فعالة وشبكات أمان اجتماعي يستهدف الفئات الأكثر هشاشة، هو استثمار مباشر في الاستقرار السياسي طويل الأمد، إذ يشعر المواطنون بأن الدولة تعمل على تحسين أوضاعهم، مما يعزز شرعية النظام السياسي، ويحول دون تصاعد المطالب المتشددة التي قد تهدد استقراره (العربية، 2007). إلى جانب ذلك، فإن تعزيز موارد الدولة عبر التنمية الاقتصادية المتوازنة يرفع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، في مجالات الخدمات الأساسية والوظائف السيادية فالدولة ذات القاعدة الاقتصادية القوية تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتلبية الاحتياجات المتزايدة مما يعزز شرعيتها الأدائية وثقة المجتمع بها، بينما الدولة العاجزة عن هذه الالتزامات نتيجة ضعف مواردها تفقد شرعيتها، وقد تضطر لإجراءات تقشفية تزيد الأعباء وتصاعد الاحتجاجات، مما يضعف الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي (أمين، 1980). وعلى هذا الأساس، يكشف التفاعل بين النمو والعدالة والموارد الحكومية، عن طبيعة التنمية الاقتصادية كمنظومة متكاملة، فالنمو دون عدالة يخلق مجتمعاً منقسماً، والعدالة دون نمو تستنزف الموارد والموارد دون سياسات عادلة تفقد فعاليتها، لذلك فإن التنمية الاقتصادية المتوازنة تجمع هذه العناصر في إطار استراتيجي متكامل، حيث يعمل النمو على توسيع قاعدة الإنتاج، وتعمل العدالة على استفادة جميع الفئات، وتعمل إدارة الموارد على استثمار العوائد في تعزيز الخدمات والبنية التحتية للصالح العام، وبهذا تكون التنمية الاقتصادية المتوازنة شرطًا لتحقيق الاستقرار السياسي المستدام، عبر معالجة مسببات التوتر الاجتماعي، وتوفير الموارد اللازمة لإدارة شؤون الدولة بكفاءة.

كما تمثل التنمية الاجتماعية بأبعادها الشاملة، أحد المكونات الأساسية للاستقرار السياسي فهي تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة المتبادلة والتعاون البناء، عبر منظومة سياسات ومؤسسات تستهدف الإنسان كمحور للتنمية وغايتها، فالمجتمع الذي تصان فيه الحقوق الأساسية وتتاح فيه فرصة المشاركة في القرارات العامة، يكون أكثر قدرة على التماسك الداخلي وتجنب مظاهر الاحتقان، ومن ثم تتحول العلاقة بين المواطن والدولة، من الهيمنة إلى الشراكة، لتشكل قاعدة صلبة للاستقرار السياسي، فالتنمية الاجتماعية تبني مؤسسات قوية وشفافة ترسخ الثقة، وتوفر بيئة آمنة للاندماج والمشاركة في المسيرة التنموية، كما أن توسيع المشاركة السياسية يحول النزاعات المجتمعية من مسارات تصادمية إلى تفاوضية سلمية، ويمنح الفئات الاجتماعية شعوراً بالتمثيل والاندماج، مما يعزز الشرعية ويقلل من احتمالات العنف. وفي السياق ذاته، فإن الاستثمار في رأس المال البشري، عبر التعليم والصحة، يرفع الوعي والقدرة على المشاركة، ويعزز الشعور بالأمان الاجتماعي، كما أن ترسيخ قيم المواطنة والتسامح والتعايش السلمي، يضمن تحويل التنوع المجتمعي من مصدر للصراع إلى مصدر للإثراء والتنمية، وبذلك تشكل التنمية الاجتماعية المتوازنة منظومة متكاملة تدعم التماسك المجتمعي وتبني جسور الثقة وتعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي، كضعف المؤسسات، وغياب العدالة، والشعور بالتهميش، وغياب ثقافة المواطنة (الدايم، 2005).

إضافة إلى ما سبق، تمثل التنمية المؤسسية الإطار الذي يحول سياسات الدولة إلى واقع ملموس فهي البنية غير المادية التي تضمن الاستمرارية والاستقرار، وتنظم التفاعل بين القوى الاجتماعية والسياسية في إطار شفاف، فالمؤسسات القوية توفر آليات واضحة لتطبيق القانون وتضمن العدالة والمساءلة، وتعزز ثقة المواطنين، لتشكل بذلك الركيزة الأساسية لشرعية الأنظمة السياسية واستقرارها وتتضح أهمية التنمية المؤسسية في ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها، سيادة القانون حيث يترسخ شعور المواطنين بالأمان، عندما يدركون أن القواعد تطبق على الجميع دون تمييز وأن حقوقهم مصانة بمؤسسات قضائية مستقلة وأجهزة رقابية فعالة، مما يعزز الالتزام بالقوانين ويقلل من احتمالات العنف وثانيها، مكافحة الفساد، إذ إن الفساد يقوض شرعية الدولة ويضعف الثقة بالمؤسسات، ويحول الموارد من التنمية إلى مصالح خاصة، مما يغذي الاحتقان الاجتماعي لذا فإن بناء مؤسسات شفافة خاضعة للمساءلة يعد ضرورة للحفاظ على الاستقرار، وثالثها تحسين تقديم الخدمات العامة، حيث إن قدرة المؤسسات على توفير التعليم والصحة والبنية التحتية بجودة وكفاءة، تعزز ثقة المواطنين بالدولة وارتباطهم بها وتدعم شرعيتها الأدائية. وهذه الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها، لتشكل منظومة متكاملة، من الحوكمة الرشيدة، التي تعد أساس الدولة الحديثة (مجد، 2005).

كما إن العلاقة بين التنمية الثقافية والاستقرار السياسي علاقة جوهرية، إذ تعمل الثقافة على ترسيخ القيم التي تجعل المواطن عنصراً فاعلًا في بناء الدولة وحمايتها، وتمنحه القدرة على التعايش في ظل القانون والمؤسسات. فتعزيز الانتماء الوطني عبر الثقافة المشتركة والرموز الجامعة والتاريخ المشترك، يخلق رابطة معنوية تجعل الفرد جزءاً من كيان أكبر، وتغرس فيه الشعور بالمسؤولية والاستعداد للالتزام بقوانينه، كما أن إدارة التنوع الثقافي وتقبل الاختلافات تحول التعددية إلى مصدر قوة وإثراء للنسيج الوطني، لا إلى سبب للصراع، بخاصة مع نشر ثقافة الحوار والتسامح، التي توفر آليات سلمية لمعالجة الخلافات، وتزيد من مناعة الدولة أمام التحديات وتتفاعل هذه الأبعاد الثلاث، الانتماء الوطني، وتقبل الاختلاف، وثقافة الحوار، لتشكل منظومة متكاملة تبني هوية وطنية جامعة، وهو ما يضمن استقراراً سياسياً راسخاً (منيف، 1990).

وتمثل التنمية السياسية الإطار الذي تتوج من خلاله مسارات التنمية في مختلف أبعادها فهي تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، على أسس المشاركة والمسؤولية المشتركة، وتبني أنظمة قادرة على إدارة التحولات، واحتواء الصراعات، مما يضمن استدامة الاستقرار وتحويل إنجازات التنمية الشاملة إلى مكتسبات راسخة، وتقوم هذه المنظومة على أبعاد متكاملة، أولها المشاركة السياسية الواسعة، التي لا تعد مجرد حق، بل آلية تضمن إدماج المواطنين في صنع القرار، وتخفف التوترات الاجتماعية، وثانيها تطوير آليات التمثيل العادل، التي تعزز الثقة في العملية السياسية وتزيد من شرعية النظام، وثالثها، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تعزز ثقة المواطن بالدولة وتقلل دوافع الاحتجاج، ورابعها ترسيخ الهوية الوطنية المشتركة، ونشر ثقافة الحوار والتسامح، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من النزاعات. وهذه الأبعاد مجتمعة تشكل منظومة متكاملة من الحكم الديمقراطي، القادر على تحقيق الاستقرار السياسي المستدام حيث تتفاعل المشاركة والتمثيل والحقوق والهوية، لتؤسس لشرعية راسخة وتخلق دائرة حميدة من التفاعل الإيجابي، بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي (هلال، 2002).

وختاماً، تشير مجمل الأبعاد المتناولة، إلى أن التنمية الشاملة بمساراتها المتعددة، تمثل منظومة متكاملة، تعزز الاستقرار السياسي وتؤسس له. فالتنمية الاقتصادية ترفع قدرة الدولة على جذب الاستثمارات وتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين، والتنمية الاجتماعية تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من الثقة والشراكة، والتنمية المؤسسية تضمن سيادة القانون ومكافحة الفساد وتحسين الخدمات بما يعزز شرعية الدولة، والتنمية الثقافية ترسخ الهوية الوطنية الجامعة، وتدير التنوع لتحويل

الاختلاف إلى مصدر قوة، أما التنمية السياسية فتتوج هذه المسارات عبر المشاركة الواسعة والتمثيل العادل وحماية الحقوق.

الاستنتاجات

تظهر الدراسة أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة هي علاقة جدلية متشابكة قائمة على التأثير المتبادل، حيث يشكل الاستقرار السياسي بيئة داعمة لمسارات التنمية، فيما تعد التنمية الشاملة أساساً لترسيخ الشرعية وتعزيز الاستقرار السياسي، ومن خلال هذه القراءة التكاملية يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. العلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي تكاملية، يغذي كل منهما الآخر ويعزز استمراريته.
2. غياب الاستقرار السياسي يعرقل التنمية عبر إضعاف الثقة بالمؤسسات وتقييد الاستثمار.
3. تعثر التنمية يؤدي إلى توترات سياسية ويضعف الشرعية، مما يهدد الإستقرار.
4. التوازن بين التنمية والاستقرار شرط جوهري للتحول المستدام.
5. المقاربة التكاملية التي تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي السبيل لضمان استقرار طويل الأمد وتنمية متوازنة.

التوصيات

تؤكد الدراسة على أن التوازن بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة يمثل شرطاً أساسياً لضمان مستقبل مزدهر، وفي هذا السياق يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. تعزيز الشرعية السياسية عبر التنمية العادلة، لضمان توزيع منصف للموارد والخدمات وتقوية الثقة المجتمعية.
2. بناء مؤسسات قوية وشفافة، تكون قادرة على إدارة التحديات وترسيخ الاستقرار طويل الأمد.
3. اعتماد سياسات تكاملية تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مسارات التنمية.
4. الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، كركيزة للتنمية المستدامة، ودعامة للاستقرار السياسي.
5. تطوير آليات استباقية لإدارة الأزمات، لتفادي تحولها إلى توترات سياسية، أو عوائق أمام التنمية الشاملة.

الخاتمة

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة تتسم بالجدلية المتشابكة القائمة على التأثير والتأثر المتبادل، وليست علاقة أحادية الاتجاه، فالتنمية الشاملة بكل أبعادها لا تتحقق في بيئة مضطربة سياسياً، حيث ينعكس غياب الاستقرار على قدرة المؤسسات وثقة المواطنين، وفي المقابل، يظل الاستقرار السياسي هشاً، إن لم يستند إلى قاعدة تنموية متينة تحسن مستويات المعيشة وتوفر فرص العمل وتقلص الفوارق الاجتماعية، بما يعزز شرعية النظام وقد أظهرت التجارب المقارنة في العديد من الدول، أن الدول التي نجحت في تحقيق تنمية شاملة هي نفسها التي رسخت استقراراً سياسياً متيناً، فغياب التنمية يغذي التوترات، كما أن غياب الاستقرار يعطل التنمية ويبدد مكتسباتها، ومن هنا تستدعي هذه الجدلية منظوراً تكاملياً، يوازن بين الأبعاد المختلفة، ويعيد صياغة أولويات السياسات العامة، لضمان التنمية المستدامة والاستقرار السياسي معاً، ذلك أن، التنمية الشاملة والاستقرار السياسي يشكلان معاً دائرة حميدة، يغذي كل منهما الآخر ويعزز استمراريته، وإدراك هذه العلاقة التكاملية، يمثل مدخلاً أساسياً لصياغة سياسات رشيدة قادرة على مواجهة التحديات، وضمان مستقبل أكثر استقراراً.

المراجع

1. أبوبكر محمود الهوش. (2003). المعلومات والتنمية. أبحاث ودراسات الندوة العلمية الأولى لقسم المعلومات. أكاديمية الدراسات العليا بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث. أمانة مؤتمر الشعب العام. طرابلس 17.15 ديسمبر 2002م. الجفرة. ليبيا: مركز الدراسات والبحوث.
2. الخزرجي ثامر كامل مجد. (2005). *المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح العربي*. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
3. الشيماء عبد السلام إبراهيم. (6, 2024). الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: كمثال على الدولة الهشة خلال الفترة 2020/2024م. *السياسة والاقتصاد*.
4. بلباي. (3 6, 2022). التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة. *البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*(1)
5. بوعافية رشيد. ويدو محمد. (بلا تاريخ). التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية. *معهد العلوم الاقتصادية*(2).
6. جاسم محمد. (2024). *الحروب والنزاعات الدولية وتأثيرها على الأمن الدولي* (المجلد لا يوجد). المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارت. بالتعاون مع المكتب العربي للمعارف.

7. جلال أمين. (2005). *التنمية الاقتصادية والتخلف الاجتماعي* (المجلد الطبعة الثانية). القاهرة. مصر: دار الشروق.
8. حامد ربيع. (1985). *النظم السياسية: دراسة مقارنة.* (المجلد الأول). القاهرة. مصر .
9. حسن فتحي عبد المولى. (1, 2023). الاستقرار السياسي.. المفهوم. الأنماط. المؤشرات. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية*(4).
10. رمزي الرديدة. (2022). . أثر مستوى الاستقرار السياسي على التنمية المستدامة: دراسة حالة دول ثورات الربيع العربي (2006–2018). *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*(2)، صفحة 128: 150.
11. سرتية صالح حسين. (1 11, 2022). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. دراسة حالة ليبيا. . *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*.
12. سعد شاكر شلبي. (2016). *التنمية السياسية وأثرها في المشاركة السياسية والاستقرار في الدول العربية* (المجلد الأول). عمان. الأردن: دار زهران للنشر.
13. سمير أمين. (1980). *الاقتصاد السياسي للتنمية.* بيروت. لبنان: دار ابن خلدون.
14. سمير سليمان الجمل. ورانيا يوسف محمود الشعراوي. (2022). تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة فلسطين مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2021/2010). *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*(9)،.
15. سهيلة هادي. (21 6, 2013). الاستقرار السياسي.. دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. *مجلة دراسات وأبحاث. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية*.
16. سهيلة هادي. (9, 2018). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. *دراسات وأبحاث*(2).
17. عادل محمد ابراهيم البيباص. (6, 2023). التنمية السياسية والاستقرار السياسي. *مجلة جامعة الجفارة للعلوم الإنسانية والتطبيقية*(3).
18. عبد الرحمن العسوي. (2016). القيادة السياسية والاستقرار في النظم العربية. *العلوم السياسية*.
19. عبد الرحمن العيسوي. (2004). *الفساد السياسي والإداري وأثره على التنمية.* بيروت. لبنان: دار النهضة العربية.
20. عبد الرحمن العيسوي. (2004). *الفساد السياسي والإداري وأثره على التنمية* (المجلد لا يوجد). بيروت. لبنان: دار النهضة العربية.
21. عبد الرحمن عالسوي. (1988). *الإسلام والتنمية البشرية* (المجلد الأول). بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
22. عبد الرحمن منيف. (1990). *بين الثقافة والسياسة.* بيروت. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

23. عبد الرؤوف أحمد الحنفي. (1, 2023). . الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي. *البحوث الفقهية والقانونية. جامعة الأزهر*(40).
24. عبد الرؤوف أحمد الحنفي. (2024). الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرا الاقتصادي. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية. جامعة الأزهر*.
25. عبد الرؤوف أحمد الحنفي. (6, 2024). الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *البحوث القانونية والاقتصادية*.
26. عبد الكريم القلالي. (1 6, 2016). الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية السياسية. *مجلة إدارة*(1)، صفحة مقال على الإنرنت. https://asjp.cerist.dz .
27. عبد الله عبد الدايم. (2005). *التنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي في الوطن العربي*. القاهرة. مصر: دار الفكر العربي.
28. عبدالله محمد الغامدي. (2017). الأزمات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدول النامية. *دراسات سياسية*(15).
29. عبدالله عبد الدايم. (2005). *التنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي في الوطن العربي*. القاهرة. مصر: دار الفكر العربي.
30. علي الدين هلال. (1990). *النظم السياسية في المجتمعات النامية* (المجلد الأول). القاهرة. مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
31. علي الدين هلال. (1998). *الاستقرار السياسي والتنمية في الوطن العربي* (المجلد الأول). القاهرة. مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
32. علي الدين هلال. (1998). *التنوع الثقافي والاستقرار السياسي في المجتمعات متعددة الأعراق* (المجلد الأول). القاهرة. مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام .
33. علي الدين هلال. (1998). *دراسة في المفاهيم والنظريات*. القاهرة. مصر: مكتبة النهضة المصرية.
34. علي الدين هلال. (2002). *التنمية السياسية: دراسة في مفهومها وأبعادها*. القاهرة. مصر: مكتبة النهضة المصرية.
35. علي عبد المعطي. (2001). *النظم السياسية والدستورية المقارنة*. (المجلد الأول). القاهرة. مصر
36. عماد مصطفى علي عمار. (2022). أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي حول دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا. *المجلة الليبية للدراسات*.
37. عمرو محي الدين. (بلا تاريخ). *التخلف والتنمية* (المجلد الأول). بيروت. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

38. فريق بحثي متعدد. ترجمة أحمد فؤاد البنا. (2021). *أبحاث RAND عن الأمن والسياسة الإقليمية. مؤسسة RAND للأبحاث (مركز أبحاث أمريكي).* الدوحة. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

39. مجد الدين خمش. (1992). *أزمة التنمية العربية: المفهوم التقليدي والعلاقة مع النظام العالمي* (المجلد الثانية). عمان. الأردن: دار مجدلاوي.

40. محمد الصالح بو عافية. (6, 2016). الاستقرار السياسي.. دراسة في المفهوم والغايات.. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*(2).

41. محمد عبد القادر. (2019). دور الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. *مجلة البحوث الاقتصادية*(3).

42. مدحت أبو النصر وياسين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة. مفهومها. أبعادها. مؤشراتها* (المجلد الأولى). القاهرة. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

43. مرعي عمر مسعود باني. (2017). العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئيةجامعة السويس*(4).

44. مركز دراسات الوحدة العربية. (2007). عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية.

45. مصطفى أبودرنة. (10, 2020). الاستقرار السياس ي وأثره على الإدارة المحلية " دراسة نظرية. *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة*(2).

46. ندصادقاء مطشر. (1998). *التخلف والتحديث والتنمية السياسية. دراسة نظرية* (المجلد الأول). بنغازي. ليبيا: جامعة قاريونس.

47. نزليوني صليحة. (بلا تاريخ). تعزيز الاستقرار السياسي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. *مراجعة نقدية للقانون والعلوم السياسية*(2).

48. عبد الله سليم. (2019). المواطنة والاستقرار السياسي في المجتمعات العربية. *العلوم الانسانية والاجتماعية*(3).